١٩٣٠ (٢٥) • ان موافقة حكومة شرقي الاردن على هذا الامتياز بوصفها شريكا لفلسطين في البحر الميت ، لم تعد عليها بفوائد تذكر • فالامتياز حدد حصة الحكومتين الفلسطينية والاردنية من ارباح الشركة بما يعادل ٥٪ من الانتاج المباع • على ان تكون حصة شرقي الاردن نصف حصة حكومة فلسطين ، لكون اعمال الشركة تقوم في الاراضي الفلسطينية • وبموجب الامتياز المذكور لم يسمح للمواطنين الاردنيين والفلسطينيين بامتلاك حصة تتجاوز خمس (١/٥) الاسهم المطروحة للبيع العلني (٢٦) • وبذلك يمكن ملاحظة تفاهة العوائد المالية على البلدين من هذا الامتياز •

وكان انتاج شركة البوتاس قد ارتفع من ٤٨ر٠٠٠ طن عام ١٩٣٨ الى ١٠٠ر٠٠٠ طن في الاعوام ١٩٤٣/٤١ بقيمة تتراوح بين ثلاث ارباع المليون والمليون جنيه فلسطيني ، وقد ظلت قيمة الانتاج عند نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين تقارب المليون جنيه (٢٧) •

منحت سلطات الانتداب في اذار ١٩٢٦ امتيازا لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين وشرقي الاردن الى شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة • وهي شركة بريطانية كانت الوكالة اليهودية من كبار المساهمين في راسمالها • بموجب هذا الامتياز اصبح لها الحق في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في كل انحاء فلسطين وشرقي الاردن ، باستثناء القدس • كذلك حق استغلال القوى المائية لنهري الاردن واليرموك (٢٨) • وقد اعطت الحكومة الاردنية موافقتها في كانون الثاني عام ١٩٤٨ على ان يشمل الامتياز الاراضي الاردنية ، كما بيعت اراض خصبة في وادي الاردن للشركة ، بلغت ٦ر٠٠٠ دونم مربع ، مما بعث مشاعر القلق والغضب في اوساط الجماهير والحركة الوطنية ، وحرك معارضة شعبية واسعة في البلاد (٢٩) •

اقتصر استثمار الثروات الطبيعية في البلاد على بعض الخامات مثل الملح والفوسفات ، والتراب الجص وحجارة البناء والرخام • فقد استخرج الملح

---

(٢٥) راجع الدجاني ، علي «محاضرات في اقتصاديات الاردن» ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٦٤ •

(٢٦) المحافظة ، علي ، الحياة الاقتصادية في عهد الامارة ، مصدر مذكور انفا ص ٢٠ •

(٢٧) راجع كونيكوف ، المصدر نفسه ص ٥٥ ، والمحافظة • المصدر المذكور انفا ، ص ٢٠ كذلك الدجاني ، المصدر نفسه ، ص ٦٤ •

(٢٨) راجع المحافظة ، المصدر نفسه ، ص ٢٠ •

(٢٩) بيع الدونم بثلاث جنيهات •• واتهم بعض اركان الحكومة بقبض رشوة من ثمنه راجع القسوس ، عودة ، مذكراته المخطوطة •